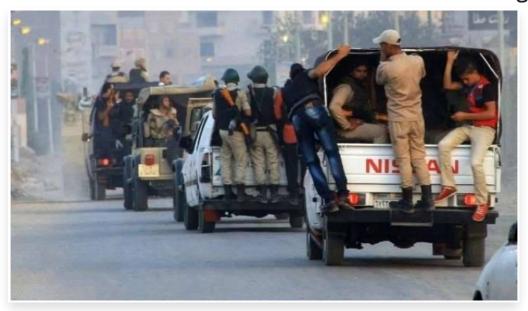
اعتقال عشرات الشباب المنتمين للقوى الليبرالية قبل اندلاع مظاهرات "الجزيرتين"



الجمعة 16 يونيو 2017 10:06 م

نشــرت غرفة عمليـات حزب التحـالف الشعبي الاـشتراكي (يسـاري) قائمة بـ 64 شابـا مصــريا، اعتقلتهـم قـوات الأـمن على خلفيـة مـا يُعرف بالحملـة المسعورة ضـد رافضـي التنـازل عن جزيرتي تيران وصـنافير منـذ الأربعـاء وحـتى الآـن، وذلـك قبـل انـدلاع المظـاهرات المرتقبـة اليـوم الجمعة□

واتسعت الحملة لتشمل محافظة القاهرة وعدّة محافظات أخرى، وتم إلقاء القبض على عـدد من أعضاء أحزاب الدسـتور، والعيش والحرية، وتيـار الكرامـة، والمصـري الـديمقراطي الاجتمـاعي، من منـازلهم، ومن أماكن عملهم، ومن الشوارع والمقاهي، بالإضافـة إلى آخرين اعتقلوا من أمام مقر حزب الكرامة في محافظة الإسكندرية قبل فعالية سلسلة بشرية صامتة ضد تمرير اتفاقية تيران وصنافير□

من جهته، أدان حزب الدستور (ليبرالي) بشدة ما وصفها بالحملة الأمنية المسعورة المتواصلة على مدى اليومين الماضيين، مؤكدا أنها "شملت العشرات من شباب الأحزاب المعارضة لاتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، من أجل إجهاض التعبير عن رفضنا القاطع لهذه الاتفاقية المهينة، التي تم بموجبها التنازل عن أراض مصرية".

وأضاف- في بيان له مساء الخميس-: "كأنه لا يكفي النظام الحالي زيادة حجم الغضب والمهانة في نفوس غالبية المصريين، بعد التنازل عن الأـرض بالمخالفة لأحكام القضاء والدستور، فتسعى الأجهزة الأمنية إلى زيادة حجم الغضب والاحتقـان عبر منع أبسـط طرق التعبير السلمى عن الرأى، واعتقال الشباب في ظروف سيئة وفي أقسام شرطة مكتظة في ظروف غير آدمية".

ودعت قوى سياسية وحزبية في مصر إلى مظاهرات من أجل التعبير عن الرأي في رفض اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، وما أن بدأت هذه الدعوات حتى ارتفعت وتيرة النظام في القبض العشوائي على العديد من الناشطين ومن هم معارضون لهذه الاتفاقية، وقامت بإلقاء القبض على المواطنين بشكل عشوائى واقتحمت مقر حزب الكرامة بالإسكندرية وألقت القبض على من فيه□

وأكد مركز الشهاب لحقوق الإنسان أن "حرية الرأي والتعبير حق عالمي، وركن أساسي من منظومة حقوق الإنسان، وتصنف كجزء من الحقوق المدنية والسياسية، وتعتبر من الحقوق السلبية بمعنى أنه على الحكومات عدم التدخل فيها والتقييد على البشر في حقهم في التعبير عن آرائهم في القضايا كافة".

وشدّد – في بيان له الجمعة- على أن "احترام معايير حقوق الإنسان يشكل حاجة وضرورة ملحة لضمان استقرار المجتمعات، وما حرية الرأي والتعبير إلا أحد المعايير الأساسية في إطار منظومة حقوق الإنسان، ودون تمتع الإنسان بهذا الحق، لن يتمكن من التمتع بأي من الحقوق الأخرى مهما كانت طبيعة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها، وفي مصادرة هذا الحق والتضييق عليه تكون مرحلة لتأسيس الاستبداد والدكتاتورية".

وأشار مركز الشهاب لحقوق الإنسان إلى أنه يتابع عن كثب ما يحـدث من "انتهاكـات من قبـل السـلطات المصـرية بخصوص دعوات التظاهر الحالية، ويتلقى الشكاوي بخصوص هذه الانتهاكات".